

آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر استنادا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030) *The Prospects of Tourism Investment in Algeria Based on Plan of Tourism Initialization (2030)*

أ.د. زيدان محمد

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

مخبر العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي
 و اختبار مدى إمكانية إنشاء اتحاد اقتصادي موحد لشمال إفريقيا

zidane1962@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/04/21

ط.د. هني حيزية

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

مخبر العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي
 و اختبار مدى إمكانية إنشاء اتحاد اقتصادي موحد لشمال إفريقيا

h.henni@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/18

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي، كما توضح مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى إلى المستوى الطموح، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030) يعد أرضية العمل الرئيسية لتنمية ودعم الاستثمار السياحي في الجزائر، وأوصت الدراسة على تقوية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحسين البنية التحتية ومناخ الاستثمار السياحي لتحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان السياحي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

Abstract : This study aims to address the theoretical framework of tourism and tourism investment, as well as illustrate the contribution of the tourism sector to the Algerian economy, by using the analytical descriptive approach. The study showed that the participation of the touristic sector in the economic activity in Algeria is small and don't achieve the level of ambition, as the study showed that the plan of tourism initialization "2030" is the main working ground for the development and support of tourism investment in Algeria, and the study recommended the need to strengthen the partnership between the public sector and the private sector, and improve the infrastructure and climate of tourism investment to achieve the objectives of the MPTD.
Key Words: Tourism, Tourism Investment, GDP, The Tourist Balance, Plan Of Tourism Initialization .

JEL Code : L83.

*مرسل المقال: هني حيزية (h.henni@univ-chlef.dz).

المقدمة:

لقد أصبحت السياحة في العصر الحالي موردا هاما لكثير من الدول وقطاعا له دور أساسي في دعم النشاط الاقتصادي، حيث انه يساهم في الدخل الوطني من خلال الإيرادات السياحية المحققة وفي تحسين ميزان المدفوعات كما أن له دور في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة باعتبار أن له علاقات مع جوانب وقطاعات عديدة في الاقتصاد، غير أن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى حسب ما يحظى به هذا القطاع من أهمية لدى الجهات المعنية وحسب المؤهلات والقدرات السياحية التي يمتلكها البلد.

وقد عازمت الجزائر على بناء قطاع سياحي جذاب للاستفادة من الآثار الايجابية للنشاط السياحي، حيث قامت ببعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى النهوض بالسياحة الوطنية وتحسين جودة المنتج السياحي وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز، وذلك من خلال وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) بداية من سنة 2008، حيث تخطط الجزائر لاستقبال 11 مليون سائح آفاق 2030، وفي إطار هذا المخطط حظي الاستثمار السياحي بامتيازات وتسهيلات عديدة ومتنوعة والتي تنوعت بين الدعم المالي والتخفيضات الضريبية والتسهيلات الجمركية والمساعدة في الحصول على العقار السياحي والتي ساهمت في الحد من مشاكل ومعوقات تنمية الاستثمار السياحي.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا على النحو التالي: إلى أي مدى ساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في دعم الاستثمار السياحي في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إبراز مساهمة القطاع السياحي في دعم التنمية الاقتصادية والدور الذي تلعبه الاستثمارات السياحية في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تبيان دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي اعتمدته الحكومة الجزائرية في سنة 2008 في تدعيم الاستثمار السياحي.

أهداف الدراسة: الهدف من إجراء هذه الدراسة يتمثل في العناصر التالية:

- إدراك مفهوم الاستثمار السياحي ومحددات نموه؛
- التعرف على مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري؛
- دراسة وتحليل أهداف ونتائج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030؛
- دراسة دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في دعم الاستثمار السياحي.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا أداة الوصف في استعراض الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي، ثم استعملنا أداة التحليل لدراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع السياحي، وكذا تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية خلال الفترة 2008/2018.

معايير الدراسة: ولغرض الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور الرئيسية التالية:

- ماهية الاستثمار السياحي
- مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري
- آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر.

1. ماهية الاستثمار السياحي:

تعتبر السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل لما تدره من فائدة على القطاعات الأخرى، وكذا تصنيفها من المركبات الثلاثة الأساسية للتبادل الاقتصادي العالمي للسلع والخدمات بعد البترول وصناعة المحركات والسيارات (Durand, 1994, p. 71) ونظرا للأهمية الاقتصادية التي يستحدثها هذا النشاط أصبحت العديد من الدول السياحية تعتبر منها قطاعا استراتيجيا يحظى بكامل الدعم والأهمية وهذا من خلال توفير مناخ الاستثمار السياحي الداعم لصناعة السياحة وكذلك تشجيع الاستثمار السياحي بشقيه المحلي والأجنبي.

1.1 تعريف السياحة:

حددت الأمم المتحدة مفهوم السياحة في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر بروما عام 1963 والذي تبناه الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية عام 1968 بحيث عرفت بأنها: "حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن 24 ساعة، وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الغرض من السفر العمل أو الدراسة أو المرور" (حماد و محمود عبد، 2013، صفحة 18) أما عن المفهوم الحديث للسياحة حسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT فهي تعني: "مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص في سفرهم وإقامتهم في أماكن خارج محيطهم المعتاد خلال فترة مؤقتة لا تتعدى السنة من أجل الترفيه، أعمال وأهداف أخرى" (Dewailly & Flament, 2000, p. 11)

2.1 مفهوم الاستثمار السياحي:

يعرف الاستثمار السياحي على أنه: "استثمار مادي وعملية خلق لرأس مال حقيق - شراء أراضي، بناء أو شراء مباني، إيجاد أو اقتناء معدات وأدوات قابلة للإهلاك - يكون الهدف الأساسي منه تنمية وتطوير الحركة السياحية، حيث تتمتع السياحة باستثمارات هامة في الإقتصاد الوطني للدولة من خلال علاقاتها المتعددة مع القطاعات الأخرى والآثار المضاعفة لها (Rochefoucauld, 2007, p. 52). وهناك تعريف آخر للاستثمار السياحي على أنه عملية التكوين لرأس المال، أي العلاقة التي تربط بين الاستثمار المحقق في القطاع السياحي من فنادق، مطاعم ومقاهي وعملية خلق رأس المال والتي من خلالها تساهم السياحة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة وخلق مناصب عمل (Ministère de l'environnement et du développement durable, 2010, p. 11)

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد أكدت على قواعد الاستثمار في السياحة وبلورت أسس التنمية الاستثمارية في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية، وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة التنمية الاستثمارية للسياحة كما يأتي: "التنمية الاستثمارية للسياحة هي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور إلى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل، وتهدف التنمية الاستثمارية إلى تحقيق إدارة ناجحة وملائمة للموارد الطبيعية بحيث تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (الحميري، 2010، صفحة 122)

3.1. محددات نمو الاستثمار السياحي:

يحدد الاستثمار في القطاع السياحي قيود وشروط للتنفيذ والنمو من حيث الحجم والطبيعة ومصادر التمويل والتأثير المكاني، بالإضافة إلى تأثير التسهيلات والضمانات على زيادته ونموه، ومن أهم محددات نمو الاستثمارات السياحية ما يلي: (الروبي، صفحة 24)

أ. **الموقع الجغرافي:** يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في التدفق السياحي إلى المناطق السياحية المختلفة ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملا أساسيا في صناعة سياحة ناجحة، فالموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة لاعتبارات التوفير في الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات مع توفر قدر معين من الاطمئنان بوجود عوامل مشتركة؛

ب. **طبيعة ومصدر الاستثمارات:** نظرا إلى أن النشاط السياحي يتطلب موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية والمنشآت السياحية التي تخدم القطاع السياحي، ونظرا لان الاستثمارات التي تخدم السياحة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل تجعل المستثمرين فيها يترددون للاعتبارات التالية:

(Durand, 1994, pp. 116-119)

- بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة تتراوح من 20 إلى 25 سنة مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في ظروف السوق بالإضافة للتغيرات السياسية والاجتماعية؛
- موسمية الطلب في المناطق السياحية ينبئ عن عدم إمكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الأعمال وبالتالي عدم إمكانية تحقيق الأرباح المرجوة؛
- إن العائد الصافي من الاستثمار في المشاريع السياحية يكون ضئيل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر.

ت. **تقرير حوافز للمشروعات السياحية:** تتراوح الإجراءات التي تتخذها الدول في سبيل دعم صناعة السياحة بين تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الخاصة وحتى تزويد المستثمرين بمساعدات مالية وتنوع أشكال المساعدات الحكومية التي تمنحها الدول للمستثمرين في القطاع السياحي والفندقي .

ث. **التخطيط السياحي الواعي:** يعمل التخطيط السياحي على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى تنمية سياحية وتعجل بها، وهو عبارة عن وسيلة علمية منظمة ومستمرة تتضمن رسم صورة تقديرية للمستقبل، ويحصل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع ومن ثم استخدامه أفضل استخدام ممكن للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي، وعلى ذلك فالتخطيط السياحي ينطوي على تحديد الأهداف، تقدير الموارد، تحديد حجم الاستثمارات، ووسائل تمويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة؛

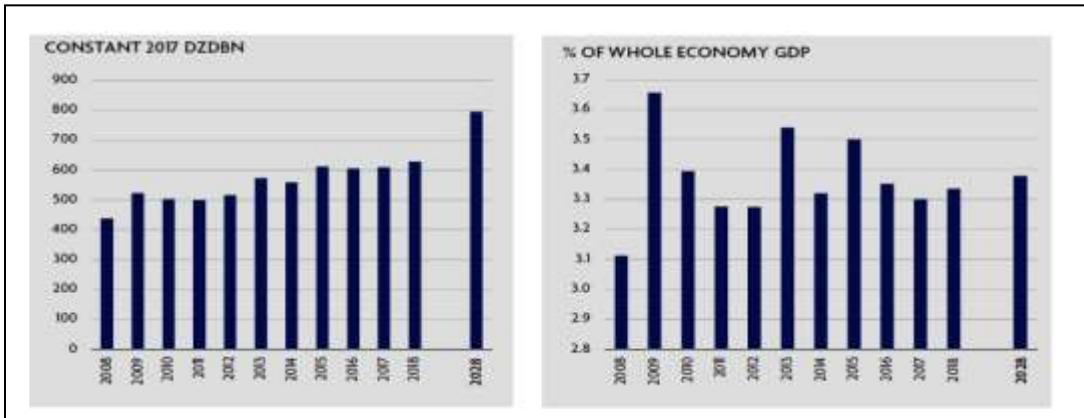
ج. **التسويق السياحي النشط:** يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمرا ضروريا بالنسبة لمنتج كمنتج سياحي يعتمد على الرضا النفسي والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، فالمنتج التسويقي الناجح هو الذي يجعل الصناعة على اتصال مستمر مع مستهلكيها، وعلى هذا النحو يعتبر التسويق السياحي محددًا أساسيًا للنمو السياحي؛

ح. **التنظيم السياحي الفعال:** يتميز السوق السياحي في الوقت الحاضر باتساع الطلب العالمي وتنوعه وكذا عرض متماثل تشتد فيه حدة المنافسة كل هذا يتطلب تنظيم جيد وفعال من أجل تطوير السياحة، ويختلف هيكل التنظيم تبعًا للأهمية التي توليها الدولة للقطاع السياحي ومدى مساهمة القطاع الخاص وملائمة الظروف السياسية السائدة في البلد، حيث يمكن للقطاع السياحي أن ينمو إذا كان في إطار تنظيمات حكومية وشبه حكومية، ولا يوجد نموذج واحد يمكن أن يعتمد عليه في عملية التنظيم السياحي (وزارة، هيئة، مجلس...) ولكن ما يهم بصفة أساسية هو إعداد جهاز سياحي له الإمكانيات ليقوم بدور فعال في عملية التنمية السياحية، كما توجد محددات وشروط أخرى للنهوض بالقطاع السياحي ودعم عملية الاستثمار السياحي.

2. مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري:

1.2. **مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB :** بلغت نسبة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2017 حوالي 10.7% وبمساهمة مباشرة قدرها 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي (World Travel & Tourism Council (WTTC), 2018)، والشكل الموالي يوضح تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل رقم 01: "تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2017/2008"



Source: (World Travel & Tourism Council (WTTC), 2018)

يتضح من خلال هذا الشكل أن المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت حوالي 610.4 مليار دينار جزائري أي نسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 وبالتالي سجلت إرتفاعا بنسبة 1.75% عن سنة 2016 حيث بلغت 599.7 مليار دينار جزائري أي بنسبة 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ أيضا أن نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد 3.7% خلال الفترة 2018/2008 وهذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا، كما يتوقع أن تصل المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 796.0 مليار دينار جزائري في آفاق 2028، ويرجع سبب ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى هيمنة قطاع المحروقات وعدم تنويع مصادر الثروة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالسياحة من طرف السلطات العمومية، كما بلغت المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 1262.4 مليار دينار جزائري في سنة 2017 أي نسبة 6.8% من الناتج في حين بلغت المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي قيمة 1230.7 مليار دينار جزائري في سنة 2016 أي نسبة 7.4% من الناتج المحلي، وقد احتلت الجزائر المرتبة 58 عالميا في قيمة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 11.3 مليار دولار (World Travel & Tourism Council (WTTC), 2018).

2.2. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل:

إن القطاع السياحي هو قطاع كثيف العمالة ولديه العديد من العلاقات المرتبطة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2017 إلى أن اقتصاد السياحة أستوعب أكثر من 313 مليون شخص على المستوى العالمي. والجدول التالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في الجزائر:

الجدول رقم 01: "مساهمة قطاع السياحة في العمالة المباشرة وغير المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2017/2015"

الجزائر	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %
2015	324.6	3.0	682.9	5.7
2016	346.7	3.1	731.4	6.5
2017	320.1	2.8	678.7	6.0

Source: (World Travel & Tourism Council (WTTC), 2018)

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن قطاع السياحة قد إستطاع توفير حوالي 320.100 وظيفة مباشرة في عام 2017 أي بنسبة 2.8% من إجمالي العمالة، وبهذا إحتلت الجزائر المرتبة 44 عالميا وهي قيمة منخفضة مقارنة بمتوسط المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف في العالم والتي قدرت بـ 937.500 منصب شغل في حين إستطاع هذا القطاع توفير حوالي 346.700 وظيفة في سنة 2016 أي بنسبة 3.1% من إجمالي العمالة، أما بالنسبة للمساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في التوظيف فقد إحتلت الجزائر في سنة 2017 المرتبة 50 عالميا بـ: 678.700 منصب وهي قيمة ضعيفة مقارنة بمتوسط المساهمة الإجمالية في التوظيف في العالم حيث بلغ 2341.000 منصب، كما إحتلت المرتبة 143 عالميا بنسبة 6.0% في المساهمة الإجمالية للسياحة في إجمالي العمالة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بالقيمة المتوسطة في شمال إفريقيا والتي قدرت بـ 9.8% (World

Travel & Tourism Council (WTTC), 2018)

3.2. تطور الإيرادات السياحية في الجزائر:

بما أن حجم تدفقات الوافدين من السياح إلى الجزائر لم تعرف تطورا كبيرا، هذا الأمر إنعكس سلبا على حجم الإيرادات السياحية، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 02: "التدفقات النقدية والميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة 2010/2017"

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	رصيد الميزان السياحي
2006	393	414	21-
2007	334	502	168-
2008	473	613	140-
2009	361	574	213-
2010	219	574	355-
2011	208	502	294-
2012	196	428	232-
2013	230	410	180-
2014	258	611	353-
2015	304	677	373-
2016	209	475	266-
2017	141	580	439-

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

من خلال هذه المعطيات يتبين أن الإيرادات السياحية تتميز بقيمتها الضئيلة كما أنها عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث بلغت قيمتها في سنة 2006 ما قيمته 393 مليون دولار وعرفت انخفاضا ملحوظا من سنة 2010 إلى سنة 2012 حين بلغت 196 مليون دولار وذلك راجع للأزمة المالية العالمية والتي أثرت على أغلب اقتصاديات العالم والتي كان لها تأثير واضح على السوق السياحي في العالم، أما في سنة 2013 نلاحظ تحسن ملحوظ في قيمة الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 230 مليون دولار وترتفع تدريجيا حتى تصل إلى 304 مليون دولار في سنة 2015، لتتخفف مرة أخرى خلال سنتي 2016 و2017 لتصل إلى 209 مليون دولار و141 مليون دولار على التوالي وبالتالي فإن ارتفاع عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال هاتين السنتين لم يصاحبه أي ارتفاع في الإيرادات ويبقى هذا التدفق إلى الداخل دون تأثير موجب، وكنتيجة لما سبق فيمكن القول بأن الميزان السياحي الجزائري يعاني عجزا هيكليا مستمرا من خلال رصيده السالب خلال الفترة المدروسة، حيث أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المبالغ المتحصل عليها من السياح القادمين إلى الجزائر.

4.2. مساهمة السياحة في تحسين معيشة الأفراد:

إن السياحة تعتبر نشاطا اقتصاديا هاما تركز عليه الكثير من الدول السياحية، حيث تستغل الإيرادات المتأتية منه لإقامة استثمارات أخرى تعود بالنفع العام وتساهم بنسبة كبيرة في تحسين معيشة الأفراد، فنصيب الفرد من

الإيرادات السياحية يتأثر مباشرة بحجم الإيرادات السياحية لتلك الدولة، والجدول الآتي يوضح نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر.

الجدول رقم 03: "نصيب الفرد من الإيرادات السياحية الجزائرية"

الوحدة: مليون دولار

السنوات	نصيب الفرد من الإيرادات السياحية
2000	3.27
2001	3.16
2002	3.16
2003	3.46
2004	5.42
2005	14.33
2006	11.64
2007	9.74
2008	13.58
2009	10.19
2010	8.99
2011	8.17
2012	7.87
2013	8.53
2014	8.91

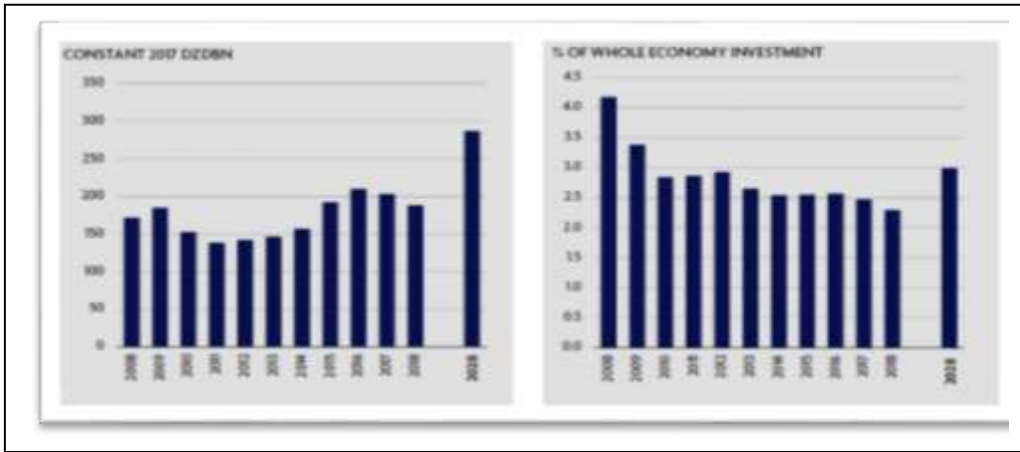
المصدر: (مساني، 2018/2019، صفحة 270)

يتضح من خلال هذه المعطيات أن نصيب الفرد الجزائري من الإيرادات السياحية خلال الفترة 2000-2005 عرفت تطورا متزايدا، فانتقلت من 3.27 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 14.33 دولار أمريكي سنة 2005، وبعدها عرفت تذبذبا في السنوات الأخرى، وتعود المساهمة المنخفضة لنصيب الفرد من الإيرادات السياحية إلى انخفاض حجم الإيرادات السياحية للجزائر، وبالتالي يمكن القول أن السياحة الجزائرية غير قادرة على تحسين معيشة الأفراد الجزائريين.

5.2. حصة الاستثمارات السياحية من مجموع الاستثمار الإجمالي:

إن حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع السياحي تعبر عن مدى أهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصاد دولة معينة، كما تعبر عن الموقع الذي يشغله هذا القطاع ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، ومن خلال الشكل التالي سوف نوضح حجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2008/2017:

الشكل رقم 02: "حجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2017/2008"



Source: (World Travel & Tourism Council, 2018, p. 5)

من خلال الشكل يتبين أن حجم الاستثمارات في القطاع قدرت سنة 2017 بحوالي 202.5 مليار دينار جزائري في حين قدرت بـ 196.1 مليار دينار في سنة 2016 ، ورغم هذا الارتفاع إلا أن نسبة حجم الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة نوعا ما في حدود 2.6% أي ما يقدر بـ: 1.8 مليار دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة نوعا ما مقارنة بالقيمة المتوسطة عالميا التي قدرت بـ: 4.8 مليار دولار، وكذا القيمة المتوسطة لدول شمال إفريقيا التي قدرت بـ: 2.1 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل حجم الاستثمارات في القطاع السياحي إلى 286.3 مليار دينار جزائري في سنة 2028، وتحتل الجزائر المرتبة 56 عالميا في قيمة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي والمرتبة 159 عالميا في نسبة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2018، وحسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية فإن المشاريع السياحية في الجزائر تأخذ أربعة حالات وهي استثمارات سياحية في طور الانجاز، استثمارات سياحية متوقفة، إستثمارات سياحية غير منطلقة واستثمارات سياحية منجزة، والجدول التالي يوضح حالة هذه المشاريع السياحية بالأرقام:

الجدول رقم 04: "واقع المشاريع السياحية في نهاية سنة 2018"

نوع المشروع	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد المناصب
مشاريع قيد الانجاز	799	100866	41879
مشاريع متوقفة	181	19745	8535
مشاريع لم تنطلق	1163	162774	61629
المشاريع المنجزة	67	5773	2447
المجموع	2210	289158	114490

Source : (Ministère du tourisme et de l'artisanat, 2019)

من خلال البيانات أعلاه نلاحظ أن العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية في نهاية سنة 2018 بلغ 2210 مشروعا بطاقة إيواء بلغت 289158 سريرا، كما قدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 114490 منصب شغل مباشر، أي ما يقابل 0.40 منصب شغل مباشر لكل سرير مستحدث ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالم متوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير، ومن الملاحظ أيضا هو بطء وتيرة إنجاز المشاريع السياحية في الجزائر، حيث قدرت عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد 1163 مشروعا والتي تمثل نسبة 52.62% من المجموع الإجمالي لعدد المشاريع السياحية، ولا تمثل المشاريع المنجزة إلا نسبة قليلة حيث بلغت نسبة 3.03% من المجموع الإجمالي، ويرجع السبب في تأخر إنطلاق هذه المشاريع إلى التأخر المسجل في المصادقة على المخططات الولائية للتهيئة السياحية حيث أحصت الوزارة نهاية سنة 2017: 228 مخططا ولائيا على المستوى الوطني منها: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

- 21 مخططا تم المصادقة عليها بمراسيم؛ مخططا تم المصادقة عليها بقرار؛ 15 مخططا على مستوى الأمانة العامة للحكومة للمصادقة؛ 17 مخططا على مستوى الإتمام والإرسال إلى الأمانة العامة للحكومة؛ 82 مخطط في طور الدراسة؛ 02 مخططات أنجزت ثم ألغيت.

أما بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز فقد تم إحصاء 799 مشروعا والتي سوف تسمح بتدعيم الحضيصة الفندقية بطاقات إيواء إضافية تقدر بـ 100866 سرير والتي تمثل نسبة 34.88% من إجمالي عدد الأسرة، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها 41879 منصب شغل، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحصاء 181 مشروع استثماري متوقف عبر التراب الوطني أي ما يمثل 8.19% من إجمالي المشاريع، وكان من المقرر أن تدعم الحضيصة الفندقية بطاقات إيواء تقدر بـ 19745 سرير مع توفير 8535 منصب شغل، وتعود أسباب توقف هذه المشاريع إلى وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي عرقلت إنجاز هذه الاستثمارات وتتعدد هذه العراقيل من عراقيل مالية، إدارية، تنظيمية وعقارية.

3. آفاق تطوير الاستثمار السياحي في ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

3.1. التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

لقد تم في سنة 2008 صياغة إستراتيجية جديدة حول تطوير قطاع السياحة في الجزائر آفاق 2030 في شكل مخطط يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، ويعد هذا المخطط جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT، بحيث يعد الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي آفاق 2030 والذي تعزم الدولة من خلاله على ضمان توازن الثلاثية التالية: الأداء الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة.

2.3. الأهداف الإستراتيجية للمخطط: تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في: (Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, 2008)

أ. الأهداف العامة: والتي تتمثل في:

جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي، الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التقليدية والخدمات)، التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجال حلقة التنمية السياحية، تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري والتحسين الدائم لصورة الجزائر حيث يرمي هذا البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن آفاق الجعل منها سوقا هاما وليست ثانوية.

ب. الأهداف المادية: أما عن الأهداف المادية التي تم تحديدها للمرحلة 2008-2015 فهي كالتالي:

الجدول رقم 05: "خطة الأعمال السياحية آفاق 2015"

السنة	2007	2015
عدد السياح (سائح)	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة (سرير)	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3%
الإيرادات (مليون دولار)	2.5	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة (عامل)	200.000	400.000
تكوين (مقاعد بيداغوجية)	51200	91600

المصدر: (وزارة تهيئة الإقليم، 2008، صفحة 18)

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بأنه يتوقع استقبال 2.5 مليون سائح في سنة 2015، ومن أجل استيعاب هذا العدد يجب توفير حوالي 75000 سرير من النوعية الفاخرة، كما يجب أن توفر هذه الاستثمارات حوالي 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، كما وأن الدولة ستوفر 91600 مقعد بيداغوجي من أجل تكوين رأس المال البشري لتسيير هذا النوع من الاستثمارات والرفع من مستوى الخدمات المقدمة، كما يتوقع أن تبلغ مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام 3% في سنة 2015.

3.3. مخططات وآليات إنعاش السوق السياحية الجزائرية:

لتحقيق أهداف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية تم التركيز على خمس استراتيجيات (مخططات) أساسية وفي إطار كل إستراتيجية تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات بغرض الوصول إلى أهداف معينة.

أ. إستراتيجية "مخطط الجزائر الوجهة (PDA) Plan Destination Algérie": إن ترقية الصورة السياحية مسألة أساسية للوصول إلى وجهة سياحية جذابة، ولتنفيذ هذه الإستراتيجية ومن أجل تطوير قدرة السياحة

على المساهمة في الاقتصاد الوطني والوصول بالجزائر إلى وجهة رائدة في المغرب العربي وحوض البحر المتوسط، وكخطوة أولى تم العمل على تطوير إستراتيجية التسويق وهذا بدراسة سوق الطلب السياحي وتحديد الأسواق المستهدفة ففي هذا الإطار تم تنظيم العديد من المعارض مثل المعرض الدولي للسياحة والسفر الخاص بمعدات النقل والفندقة وكذا المشاركة في المعارض التجارية الدولية والاحتفال باليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر)، وكخطوة ثانية تم تنفيذ خطة الترويج والاتصال وهذا من خلال تطوير أدوات التواصل والترويج وبناء صورة جديدة وسمعة جيدة عن وجهة الجزائر، حيث تم:

- إعداد وتأثيث 25 مركز معلومات للتوجيه السياحي على مستوى 25 ولاية؛
- وضع خطة اتصال على مستوى العديد من الولايات وزيادة عدد الوكالات السياحية إلى 2220 وكالة إلى غاية تاريخ 2017/12/31.

أما عن الخطوة الثالثة فتعني بإنشاء نظام لرصد السياحة وتعلق الأمر بوضع نظام معلومات قيد التنفيذ بواسطة ANDT (الوكالة الوطنية لتنمية السياحة) .

ب. **الأقطاب السياحية للامتياز (Les Pôles Touristiques D'excellence (POT):** إن هذه الديناميكية هي احد أركان خطة العمل الوطنية لتنفيذ SDAT وهي تهدف إلى تعزيز واستغلال إمكانيات السياحة المحلية وخلق جاذبية وتنمية سياحية في مناطق مختلفة من البلاد في شكل أقطاب سياحية متميزة، وترمي هذه الحركة إلى إبراز الأقطاب السياحية المهمة المعترف بها كنماذج من قبل السوق السياحي الدولي والتي تساهم بطريقة فعالة في صناعة الصورة السياحية للجزائر، وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، سبعة أقطاب سياحية للامتياز، أما عن الخطوة الأولى فتتعلق بتطوير سبعة أقطاب سياحية، حيث تم انجاز منشآت فندقية مختلفة التصنيف خارج مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحي (ZEST) والتي ساهمت في توفير 112264 سرير، أما إذا تكلمنا عن الحصيلة النهائية للمشاريع الاستثمارية على مستوى كل قطب فهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: "عدد الأسرة المنجزة على مستوى الأقطاب السياحية"

الأقطاب السياحية	الأهداف المسطرة خلال الفترة 2015/2008 (عدد الأسرة) على مستوى كل قطب	عدد الأسرة المنجزة على مستوى كل قطب إلى غاية تاريخ 2018/09/31	نسبة التقدم في الانجاز %
الشمالي الشرقي	13343	27514	206
الشمالي الوسط	45585	41540	91
الجنوب الشرقي	2092	4928	235
الجنوب الغربي	1605	5168	321
الشمالي الغربي	6852	31683	462
الجنوب الكبير طاسيلي	150	411	274
الجنوب الكبير الاهقار	225	1590	706
المجموع	69852	112834	161

Source : (Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT), 2019, p. 71)

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح بأن المشاريع المبرمجة على مستوى كل قطب سياحي عرفت قفزة نوعية في نسب الانجاز والتي تعدت نسبة 200% على مستوى كل الأقطاب السياحي ماعدا القطب السياحي الشمالي الوسط والذي بلغت نسبة انجاز المشاريع على مستواه حوالي 91% ، لتصل عدد الأسرة المنجزة على مستوى كل الأقطاب السياحية إلى غاية تاريخ 2018/09/31 حوالي 112834 سرير، في حين كانت الأهداف المسطرة فيما يخص عدد الأسرة حوالي 69852 سرير أي بنسبة انجاز قدرت ب 161% ولذلك يمكن القول بأن النتائج المحققة مرضية وخاصة فيما تعلق بتحديث البنية التحتية السياحية خاصة الفنادق.

إن هذه الديناميكية تستند في تطوير المراكز والأقطاب السياحية من خلال ترشيد الاستثمار إلى هيكليين مهمين وهما وزارة السياحة والصناعة التقليدية والوكالة الوطنية لتنمية السياحة، فالخطوة الثانية لدعم هذه الحركية تتعلق بحماية وتعزيز العقار السياحي، حيث تم في هذا الإطار:

- تطوير 41 خطة رئيسية للتنمية السياحية،
- تصنيف 225 منطقة توسع سياحي بمساحة تقدر ب 56472.06 هكتار، وتركيب لافتات لمناطق التوسع السياحي،
- الموافقة على 53 دراسة لمخطط التهيئة السياحية من أصل 188،
- استكمال عملية الدراسة ل 76 موقع سياحي وتهيئة 38 موقع سياحي وأخيرا الانتهاء من 177 دراسة خاصة بتهيئة الشواطئ وتهيئة 49 شاطئ.

أما الخطوة الثالثة تتعلق بالبدء في عملية تقييم اللينابيع الحرارية، حيث تم إحصاء 282 منبع في سنة 2014 وتم في هذا الإطار:

- منح الامتياز لـ 60 منبع حراري،
- تصنيف 15 منطقة توسع سياحي جديدة على مستوى الينابيع الحرارية،
- تطوير 25 دراسة متعلقة بتهيئة وتطوير المنتجعات الصحية، كما أن القطاع الخاص استحوذ على 13 منتجع صحي ومراكز للعلاج بمياه البحر.

أما فيما يخص الخطوة الرابعة فتتعلق بتشجيع الاستثمار السياحي وهذا من خلال زيادة عدد الأسرة لتصل إلى 112264 سرير موزعة على 1289 منشأة فندقية عامة وخاصة، كما تم توقيع اتفاقية مع 11 مؤسسة مالية ومصرفية بغرض تقديم التسهيلات للمستثمرين، توفير حوافز مالية وضريبية حددتها قوانين المالية وحتى قوانين المالية التكميلية للأعوام 2009، 2011، 2013 و 2015، كما وقد تمت الموافقة على أكثر من 1390 مشروع منذ عام 2008 بسعة تقدر 258560 سرير منها 764 مشروع بسعة 101772 سرير قيد التنفيذ.

ت. **مخطط نوعية السياحة (PQT):** إن تدريب رأس المال البشري هو شرط أساسي لقيام تنمية سياحية، فمخطط التهيئة السياحية يركز على التكوين والتعليم بامتياز بهدف تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، حيث تهدف إلى تزويد الفنادق والمؤسسات السياحية بقوة عاملة وإدارة مؤهلة تلبي احتياجات السياح المحليين والأجانب، وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من الخطط، فالخطة الأولى تتعلق بخطة جودة السياحة حيث تم من خلالها العمل على تحديث وإصلاح البنية التحتية وإنشاء اللجنة الوطنية "علامة الجودة" وإنشاء علامة "جودة السياحة"، أما عن الخطة الثانية فتتعلق بالتدريب الجيد والهدف منها تدريب ورفع مستوى المورد البشري وهذا عن طرق :

- 3 مؤسسات (ENST, INTHT, CHT) تحت إشراف وزارة السياحة والصناعة التقليدية والتي تضم أكثر من 400 مقعد بيداغوجي؛
- مدارس عليا للفندقة والإطعام بطاقة استيعاب تقدر بـ 900 مقعد بيداغوجي؛
- 150 مركز للتدريب المهني؛
- 60 مدرسة خاصة؛
- دعم وتكوين المدراء التنفيذيين في وزارة السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر والخارج؛
- توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج DIVECO .

أما الخطة الثالثة فتتمثل في الابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات حيث تم تحقيق إنجازات في هذا الإطار والأمر يتعلق باستحداث البوابة الالكترونية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ورقمة الإدارة وتنظيم ورشة عمل مع المنظمة العالمية للسياحة حول التطوير الإحصائي للسياحة (فبراير 2016).

ث. **مخطط الشراكة العمومية-الخاصة le Plan Partenariat Public-Privé**: تلعب الدولة دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، تدير المتاحف والأماكن التاريخية، وتصور الصورة الرفيعة للبلاد والمواقع بواسطة سياساتها وعمليات الاتصال، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، إذ يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه، فهو يحتاج إلى إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي واجتماعي مكثف مع طبيعة نشاطه، ولتنفيذ مخطط الشراكة العمومية الخاصة تم الوقوف على خطوتين أساسيتين: الخطوة الأولى تتعلق بجعل السلسلة السياحية أكثر تماسكا ووضوحا، أما الخطوة الثانية فتتعلق بتنظيم الشراكة والتشاور على المستوى المحلي وهذا من خلال توقيع اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وزارة الثقافة، وزارة الاتصال بالإضافة إلى مرافقة وتوجيه المستثمرين ومنح مزايا ضريبية وجمركية للمستثمرين من أجل استيراد المعدات.

ج. **مخطط تمويل السياحة (PFT) Plan de Financement de Tourisme**: يتطلب الاستثمار في البنية التحتية السياحية تمويلا كبيرا يكون عائد الاستثمار فيها بطيئا للغاية ويقدر في المتوسط من 15 إلى 20 سنة، لذلك وفي إطار مخطط SDAT تسعى الدولة إلى إيجاد دعم ومرافقة للمستثمرين في المخططات الخمس، وتهدف هذه الديناميكية إلى خلق بيئة هادئة وجذابة للمستثمرين المحليين والأجانب من خلال تزويدهم بالتدابير المناسبة:

- المرافقة والمساعدة في اتخاذ القرار وتقييم المخاطر؛
 - تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛
 - تمديد مدة الائتمان.
- ولدعم هذه الحركية تم الوقوف عند ثلاث خطوات عمل أساسية، الخطوة الأولى تتمثل في إنشاء بنك الاستثمار والذي يعتبر أداة ممتازة للتغلب على أوجه القصور في التمويل المصرفي فدوره سيكون فعال في تطوير قطاع السياحة كما تم وضع تدابير ضريبية لتشجيع الاستثمار منها:
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة % 19 في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة % 25 من هذه الضريبة؛
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف المقاولون الوطنيون أو الأجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في السياحة؛
 - أما في ما يخص عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب في إطار مخطط النوعية السياحية فتستفيد على التوالي من تخفيض 3%، 5.4% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

- إنشاء 48 صندوق استثماري في جميع ولايات الوطن، ويسهل هذا الصندوق حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛
 - تطبيق النسبة المخفضة من معدل الضريبة على القيمة المضافة والتي قدرت ب 7% إلى غاية تاريخ 2019/12/31.
- أما عن الخطوة الثانية فتتمثل في تقديم الدعم للشركات السياحية والمستثمرين وهذا من خلال:
- مساعدة المستثمرين على الحصول على التمويل البنكي، حيث قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بتوقيع اتفاقيات مع عدد من المؤسسات المالية والبنكية مثل (CPA)، (BDL)، (CNEP)، (BADR)، (FGAR)، بنك البركة، بنك السلام الجزائر (ASBA)، بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك السلام (ASBA)، الجزائر استثمار، بنك تريس، صندوق ضمان القروض (FGAR)،
 - منح الامتياز المباشر للأراضي السياحية لمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين؛
 - انطلاق عمليات التهيئة لبعض مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن.
- وعن آخر خطوة فتتمثل في إعطاء صورة واضحة عن العملية الاستثمارية في القطاع السياحي بتطوير دليل الاستثمار حتى تحفز المستثمرين على دخول هذا النوع من الاستثمارات. وبعد انتهاء المرحلة 2015/2008 تم تحديد أهداف المرحلة الثانية آفاق 2030، وفيما يلي سوف نتطرق إلى ملخص نتائج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

الجدول رقم 07: "ملخص نتائج SDAT وأهدافه الجديدة آفاق 2030"

المؤشرات	2008/12/31	تقييم الانجازات			الأهداف
		سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	2030
عدد المؤسسات الفندقية/عدد الأسرة	1147 م ف / 85 876	1195 م ف / 102 244	1231 م ف / 107 420	1289 م ف / 112 264	360000
عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة	200 000	265 803	270 317	275 000	900000
عدد السياح الأجانب	511 000	1083 121	1 712 322	1 375 708	11 مليون
عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج	1 110 236	626 873	716 732	742 410	سائح
الإيرادات السياحية بالمليون دولار	215(2006)	304	209	140.5	8 800
النفقات السياحية بالمليون دولار	380.7 (2006)	677	475	580	
مساهمة السياحة في PIB	1.7%	1.3%	1.6%	2%	5-6%
عدد الوكالات السياحية	112	1 643	2 041	2 378	/
عدد المنخرطين في مخطط الجودة (مؤسسات ومشاريع سياحية)	38	421	429	446	/
المناطق والمواقع السياحية المقترحة	/	28 م توسع سياحي / 3789.19 هكتار	35 م ت 3515.06/س هكتار	24 م ت 2095.38/س هكتار	/
المناطق والمواقع السياحية المصنفة	174 م ت س	205 م ت س 53275.62 هكتار	205 م ت س 53275.62 هكتار	225 م ت س 56472.06/س هكتار	/
عدد المشاريع التي وافقت عليها لجنة تقييم المشاريع	457 مشروع	504 مشروع	460 مشروع	1946 مشروع	/
	43 000 سرير	69 138 سرير	76 670 سرير	560 258 سرير	/
	/	28 835 منصب عمل مباشر	32 592 منصب عمل مباشر	106 104 منصب عمل مباشر	/

Source : (Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT), 2019, p. 80)

بعد اللقاءات التي تمت من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وجميع الفاعلين في القطاع السياحي في أكتوبر 2018 لغرض تقييم تنفيذ المخطط التوجيهي للتنمية

السياحية للفترة 2018/2008 وبالنظر إلى النتائج المحققة تم تحديد أهداف المخطط آفاق 2030 والتي أهمها الوصول إلى طاقة استيعاب تقدر ب 360000 سرير وتوفير 900000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى استقطاب 11 مليون سائح وتحقيق مساهمة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 5-6% وتصنيف 225 منطقة توسع سياحي على مساحة تقدر ب 56472.06 هكتار.

الخاتمة:

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية هائلة تؤهلها لان تكون وجهة سياحية بامتياز، إلا أن استغلال هذه الإمكانيات يبقى دون المستوى المطلوب ولهذا قامت الحكومة بوضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والذي يحدد السياسة السياحية الجديدة للبلاد والذي يهدف إلى تدعيم الاستثمار السياحي من خلال تبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بالقطاع السياحي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- للقطاع السياحي دور محتشم في التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- يساهم القطاع السياحي في توفير مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة ولكن بشكل نسبي؛
- نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا؛
- أدى تنفيذ الخطة SDAT 2030 ابتداء من سنة 2008 إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار؛
- أدى استحداث تدابير وحوافز مالية وخاصة ما ورد منها في قانون المالية التكميلي 2009 إلى إعطاء بعد جديد لقطاع السياحة؛

- العمل على مساعدة المستثمرين في الحصول على أراضي من أجل تنفيذ مشاريع الاستثمار السياحي؛
- انطلاق عمليات تهيئة لمناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛
- عقد اتفاقيات مع مجموعة من المؤسسات المالية والبنكية من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية ودعم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تدعيم الحظيرة الفندقية بطاقة استيعابية جديدة لتصل إلى 112264 سرير موزعة على 1289 منشأة فندقية عامة وخاصة.

أما عن المقترحات التي استخلصناها، فهي تتلخص في:

- العمل على توفير مناخ استثماري جذاب خال من الصعوبات والمعوقات التي تعرقل النشاط السياحي؛
- وضع خطط واستراتيجيات سياحية تتلاءم مع المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تمتلكها الجزائر؛
- تسهيل الحصول على التأشيرة للدخول إلى الأراضي الجزائرية؛
- المحافظة على استقرار البلاد، فضمان استقرار البلاد يعتبر شرط أساسي للتنمية الاقتصادية وجوهر التنمية السياحية؛

- محاربة الفساد والبيروقراطية اللذان أصبحا من العوامل التي أفقدت مناخ الاستثمار جاذبيته؛

- ضبط صلاحيات كل الوحدات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار السياحي لتفادي تداخل الصلاحيات وتوضيح الرؤية للمستثمر في القطاع السياحي.
- مواصلة عملية تطوير البنية التحتية بمختلف أشكالها الضرورية لإنعاش الاستثمار وتحفيز المستثمرين الأجانب؛
- الحرص على تنظيم الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الآجال المحددة.

قائمة المراجع:

- الحميري موفق عدنان عبد الجبار. (2010). اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الروبي نبيل. اقتصاديات السياحة (الإصدار بدون طبعة). الاسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- حماد عبد القادر ابراهيم ، ومحمود عبد ناصر. (2013). مدخل الى جغرافية السياحة. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- مساني صورية. (2018/2017). الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014. 270. ، جامعة سطيف.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 02، 2018، من <https://www.mta.gov.dz/>
- وزارة تهيئة الإقليم. (2008). المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.
- World Travel & Tourism Council. (2018). Travel & Tourism Economic Impact 2018 Algeria. london.
- Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT). (2019). Evaluation De La Mise En Oeuvre Du Schema Directeur D'aménagement Touristique (Sdat).
- Dewailly, J. M., & Flament, E. (2000). Le tourisme géographie. France. Paris.
- Durand, H. (1994). économie et politique du Tourism. Paris: librairie general de droit et de jurisprudence.
- Ministère de l'environnement et du développement durable. (2010). Indicateurs du Tourisme Durable en Tunisie. tunisie: OTEDD.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme. (2008). dianostique audit du tourisme algérien. Algérie: MATET.
- Ministère du tourisme et de l'artisanat. (2019). quelques indicateurs du tourisme algérien.
- Rochefoucauld, B. d. (2007). Economie du Tourism. Bréal.
- World Travel & Tourism Council (WTTC). (2018). Travel & Tourism Economic Impact Algeria. london.